

الإصلاح الاجتماعي بين علمنة الدين وتدين العلمانية

بحث في إشكالية العلاقة واتجاهها

ا.م.د صلاح كاظم جابر-قسم علم الاجتماع - كلية
الآداب- جامعة القادسية

المقدمة

شعر المسلمون بشكل عام والعرب منهم بشكل خاص بحاجتهم الى الإصلاح الاجتماعي الجذري عندما حصل لهم الاتصال والتواصل مع الغرب المستعمر الذي يعد كافرا. عندما تخلصوا به (بمدافع نابليون) من المسلم المستبد الذي حمل مسؤولية التخلف (فيما بعد) الذي حل بالمجتمعات الاسلامية. او بالدولة الاسلامية منذ سقوط بغداد عاصمة الخلافة على يد هولاء 656هـ. الا انهم تجاهلوا الحاجة الاشد والاكثر الحاحا وهي الوصول الى خطاب اصلاحي يضمن فاعلية المشروعات الإصلاحية الدينية والاجتماعية. فقد تولد في اذهانهم من التساؤل الذي ارقهم وما زال منذ اكثر من قرنين من الزمان. لماذا تقدم الغرب الكافر وتأخر الشرق المسلم المؤمن بدين انشاء حضارة كانت العامل الاساسي في تقدم هذا الكافر؟. ولد هذا التساؤل الكثير من اسئلة النهضة. كان اهمها كيف السبيل الى اللحاق بركب الحضارة؟. فكانت الاجابة اشكالية معقدة هي الإصلاح الذي يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية. كل المؤسسات التي يتألف منها البناء الاجتماعي (السياسية والدينية والتربوية والاقتصادية والاسرية). الذي هو محور اشكالية البحث الحالي.

الإصلاح لا بد ان يكون تحت مظلة العلمانية، التي تستوعب الاختلاف والتعدد الاجتماعي على اساس من الانتماء الوطني مهما كانت السمات الانثروبولوجية لهذا الاختلاف، ونبذ الخلاف والصراع الهدام الإصلاح قوم على تبني فلسفة تحدد الخطوط العامة لسير عملية الإصلاح فضلا عن تحديدها للاهداف والغايات الاجتماعية لهذه العملية. بات خطاب العلمانية يمثل خدشا

للضمير الديني لأفراد هذه المجتمعات لا لشيء إلا لأنه امتازت لاتعي لمفهوم ولااهميته في اصلاح الحياة الاجتماعية ولاطبيعة العلاقة بين العلمانية والدين كنص تأسيسي (لكمدينكمولدين).

انشغل المفكرون المسلمون والعرب باقتراح مشروعات لهذاالاصلاح تعددت اتجاهاتهاالان ايمنه لم يثمرالاصراعا فكري او مع التوفيق بين غيرمحسوم اجتماعيا لحدالان. ليتحول الى صراع دموييا التهم الاخضرواليابس مع السلفيين في هذه المجتمعات. يقترح المفكرون ويبنون مشروعاتهم التي ظلت حبرا على ورق لان الحكومات لم تتبنى أي من مشاريعهم رغم انها حاولت في العديد من البلدان العربية استيراد ايدولوجيات جاهزة لتحقيق الطفرات في التقدموالتطو(حرق المراحل).لكن ايمنها لم يفلح ايضا.الا انهم اصروا على عد متبني أي مشروع عربي او ايدولوجيا عربية اواسلامية ف(مطربةالحي لاتطرب)بل ان الهوية الثقافية والحضارية والتاريخيةبيننا وبين الحضارة مستمرة في الاتساع يوما بعداخر.

الباحث

المبحث الاول:اولا - مشكلة البحث

ان الاقرار باهمية العلمانية للاصلاح الاجتماعي جعل من الاتجاه التوفيقي يتضمن توجيهين اساسيين هما علمنة الدين وتديين العلمانية لتلائم المجتمعات المتدينة سعيا للحفاظ على الهوية الدينية والاجتماعية للمجتمعات العربية الاسلامية ومنها المجتمع العراقي ما دفع الباحث الى التساؤلات الاتية:-

- 1 - هل يجب ان يكون للاصلاح الاجتماعي مرجعية دينية ليتحقق في مجتمعاتنا
- 2 - هل يجب ان تبرر العلمانية دينيا لتحقيق الاصلاح الاجتماعي لتجاوز عقبة التخلف
- 3 - هل يمكن ان يتضمن الدين مشروعات الاصلاح الاجتماعي والديني لتحقيق الاصلاح

الاجتماعي

- 4 - هل يمكن التوفيق بين المذاهب (الفرقة الناجية) لتتقبل التعددية المذهبية والدينية

وبالتالي العلمانية

ثانيا - اهمية البحث: تقسم اهمية البحث الى قسمين اساسيين هما:

- 1- الاهمية الذاتية وتكمن في رغبة الباحث التعرف على سبل تفعيل التوجهات الاجتماعية الفردية والعامّة نحو الاصلاح الاجتماعي لكي يخرج من اطر التنظير الى واقع الحال. بالاضافة الى التعرف على دور المرجعية الاجتماعية لتحقيق التغيير الاجتماعي من خلال الاصلاح فضلا عن التعرف على امكانية تقبل العلمانية في المجتمعات المتدينة
- 2- الاهمية الموضوعية تكمن في التعرف على عوامل فشل مشروعات الاصلاح بكل اشكالها في مجتمعاتنا الاسلامية العربية ومنها المجتمع العراقي بالاضافة الى التعرف على حقيقة ما نسب الى الاتجاه التوفيقي بانه تلفيقي فضلا عن التعرف على السبيل الذي يمكن من خلاله جعل الاصلاح الديني سبيلا للاصلاح الاجتماعي

ثالثا - اهداف البحث: يكمن حصر اهداف البحث بالنقاط الاتية:

- 1 - بيان دور العقلية الاجتماعية في تقبل الاصلاح الاجتماعي من خلال ادراك اهمية الدين العلماني
- 2 - بيان دور المؤسسة الدينية في تقبل علمنة المجتمع الذي يعني علمنة الدولة او الدين ذاته
- 3 - بيان اهمية العلمانية لتجاوز المشكلات الدينية والمذهبية التي تعد عقبة الاستقرار والتقدم
- 4 - بيان اهمية تبني فلسفة علمانية لتحقيق الاصلاح الاجتماعي لكي لا يكون التوفيق تلفيقا
- 5 - بيان العلاقة العلمية الموضوعية بين الدين كنص وممارسة وبين العلمانية كمنهج للحياة الاجتماعية
- 6 - بيان اوجه التقارب والتنافر بين العلمانية والمذهبية الدينية واثر الاخيرة في امكانية تحقيق الاصلاح

رابعا - تحديد المفاهيم اولاً- الاصلاح الاجتماعي (social reform)

الإصلاح في اللغة العربية هو الضد من الفساد. وكذا فهو إعادة التنظيم والترتيب التي تقوم على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية عند أغلب ان لم نقل جميع افراد المجتمع. لكل ما تنطوي عليه الحياة الاجتماعية من مفاصل ومواقف تتحدد بمردودها الاجتماعي على الفرد والآخرين في حاضرهم ومستقبلهم. وكذا فهو العملية التي يتم بواسطتها إعادة القدرة على الفعل الاجتماعي السوي لكل الوظائف والادوار التي تؤديها الانساق الاجتماعية بعد ان اصبحت تؤدي بطريقة غير سليمة او مقبولة اجتماعيا كونها لا تعمل في سبيل تحقيق الاهداف والغايات الاجتماعية العامة.⁽¹⁾

اما الإصلاح في اللغة الانكليزية فهو (reform) الذي يشير بدوره الى معان متعددة منها (انه عملية التغيير التي تجري على النموذج الاجتماعي للوصول الى تحسينه) او هو (عملية تعديل النظم الاجتماعية الفاسدة دون تغيير البناء) او هو (عملية تعديل الاداء الوظيفي السيء للنسق).⁽²⁾

الإصلاح عملية تتم بموافقة السلطة وبمباركتها ودعمها سواء مثلت هذه السلطة المؤسسة السياسية او غيرها من المؤسسات الاجتماعية الاخرى المؤلفة للبناء الاجتماعي عندما تجعل من الإصلاح احد اهم اهدافها وغاياتها الاجتماعية. كما ان الإصلاح حركة اجتماعية او فكرية تقوم على الوعي باهمية الحاجة الاجتماعية من خلال تقدير الحاجات الفردية والاجتماعية له في حياة المجتمعات. يقوم على خطاب يعمل على تحويل الافكار والتوجهات النظرية الى واقع اجتماعي من خلال تمثلها على شكل فعل اجتماعي في التفاعلات التي تغشى الحياة الاجتماعية في المجتمعات.⁽³⁾

ان التوافق في الاهداف والغايات بين المؤسسات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي وخصوصا المؤسستين الدينية والسياسية (لانهما يمتلكان السلطة) وتضمنها الإصلاح الاجتماعي هو الذي يجعل من هذه العملية ممكنة في المجتمعات. وهو امر صعب في مجتمعاتنا الشرقية الاسلامية العربية ومجتمعنا العراقي بوجه خاص. الامر الذي لا يعني ان الإصلاح لا يقوم الا اذا توافقت بل يمكن ان يقوم على ممارسة احدى هذه المؤسسات سلطتها الممثلة بالقهر الاجتماعي لتفرضه على بقية المؤسسات الاجتماعية الاخرى. بل تلعب الفاعلية الاجتماعية لكل مؤسسة من

المؤسسات المؤلفة للبناء الاجتماعي دورها في تحقيق هذه العملية بمقدار استقلالها اذا ما كانت ضمن اهدافها الاجتماعية.(4)

يختلف الاصلاح الذي يقترب من الثورة عن التجديد. لان الاخير يشير الى كل فكرة او عمل يخرج عن المؤلف بالمصادفة دون تخطيط فيكون عفويا تقبله الغالبية وقد يؤدي التجديد الى الصراع على خلاف الاصلاح الذي يمثل مشروع تبديل جزئي او تام في نظام يشعر ويعي الافراد بفساده وضرورة اصلاحه. الاصلاح هو كل مشروع تتبناه المؤسسة السياسية او الدولة او اي من المؤسسات الاجتماعية بغية الخروج من مازق التخلف والواقع المتردي الذي يعيشه المجتمع العراقي.(5)

ثانيا- العلمانية (secularism)

ظهر مفهوم العلمانية لأول مرة في اللغات الاوربية في عام 1648 في معاهدة صلح فستاليا التي انتهت الحروب الدينية الطائفية في اوربا. اذ اعتبر هذا العصر عصر بداية الدولة القومية دولة القانون والمؤسسات التي عملت على تأميم ممتلكات الكنيسة لصالح الشعب. عرفها جون لوك على انها (امكانية اصلاح احوال الانسان بالطرق العقلانية العلمية التجريبية دون المساس بالإيمان قبولاً او رفضاً).(6)

لا يختلف مضمون مفهوم العلمانية في اللغة العربية عن مضمون المفهوم الغربي كثيراً. فترجمت عند البعض الى الدنيوية الى تشير الى كل ما يخص عالمنا الارضي من شؤون. اذ يرون انها مشتقة من لفظ العالم الا ان البعض الاخر تطرف في ترجمتها اذ يرجع الاصل اللغوي لهذه الكلمة الى العلم. حيث تشير الى عملية اعادة تنظيم الحياة الاجتماعية في المجتمعات، القائمة على نتائج الابحاث العلمية الموضوعية بغض النظر عن موقف الدين منها. خضعت العلمانية الى الكثير من التصنيفات في كتابات المفكرين العرب والاسلاميين منهم تحديداً فكان هنالك العلمانية الشاملة (العلمانية كايديولوجيا) والعلمانية الجزئية والعلمانية المادية والعلمانية الاخلاقية وكل منهم يستشهد بتغير معنى المفهوم في اللغات الاوربية نتيجة تطوره وارتباطه المباشر بالاصلاح الاجتماعي والحرية الفردية والجماعية والاجتماعية.(7)

ربط الاصلاحيين الاسلاميين العرب بين العلمانية والدين ربطا مشروطا باخلاقيات المجتمع العربي الاسلامي مدفوعين بهدف الحفاظ على الهوية الدينية والخصوصية المجتمعية لمجتمعاتنا الشرقية التي تعد مجتمعات متدينة. وقالوا بانه لا يوجد تعارض بين العلمانية الاخلاقية والدين لان لا رهينة ولا كنيسة في الاسلام. بل ذهب البعض منهم الى ان الدين ذاته يجب ان يتعلمن للتخلص من الطائفية الدينية التي ما فتئت تتجدد انقسامات متأجج صراعا دمويا. مستندين الى مجموعة من الاسس الدينية منها ان المسؤولية الدينية مسؤولية فردية وان الاسلام اقر بل حث على الاصلاح الفردي والاجتماعي لأحوال الناس باستخدام الطرق العلمية الموضوعية (ان الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بانفسهم) شريطة عدم التعارض بينها وبين الاخلاقيات الدينية للمسلم.⁽⁸⁾

اما تديين العلمانية فهو اضعاف الصفة الدينية على مبادئ واسس العلمانية التي توسم بانها اخلاقية لا تتعارض مع مبدا الايمان الديني. من اجل اتخاذها طريقا للاصلاح الاجتماعي المرهون حدوثه بالعلمانية وبفلسفة اجتماعية تحدد له اهدافه وغاياته فضلا عن تحديدها للمبادئ التي يقوم عليها الاصلاح كحل للإشكالية القائمة بين الحاجة الى الاصلاح وبين دور الدين في الحفاظ على الهوية الاجتماعية فضلا عن فاعليته التي يمكن ان تكون عائقا امام كل مشروع اصلاحي اذا ما استند الى العلمانية الغربية الشاملة.

ثالثا- الدين (religion)

الدين في اللغة العربية من فعل متعد بنفسه او بالباء او اللام (دان، دان به، دان له) وكلا منهما يشير الى الخضوع الى سلطة ملزمة طوعا او كرها. وهو اسم لكل ما يعتقد به. او يتعبد به له. او هو الملك والتصرف. وهو ايضا علاقة بين طرفين يعظم احدهما الاخر ويخضع له. وتتعدد معاني المفهوم في اللغة العربية لتصل الى حد التناقض.⁽⁹⁾

اما في اللغة الانكليزية فالدين فهو (religion) الذي يشير الى معان متعددة ايضا. فالدين نظام اجتماعي يقوم على علاقة الانسان بقوى فوق الطبيعة يؤمن بها ويعبدها عن طريق وسطاء بينها وبينه. الدين كذلك نسق سلوكي قانوني واخلاقي. او هو العلاقة بين العابد والمعبود التي

تقوم على نسق ثابت. كما ان الدين يشير الى تلك الممارسة الاستثنائية لطقوس المقدس. اما فلسفيا هو الفاعلية التي تربط الفرد بما يفعل (تجعله مسؤولا عن افعاله).⁽¹⁰⁾

الدين في علم الاجتماع الديني هو نسق من الافكار والمعتقدات التي تنظم علاقة بني الانسان بعضهم مع البعض الاخر وعلاقتهم بما وراء الطبيعة ينطوي على مجموعة من الطقوس والشعائر والعبادات التي تعد اهم اسس عملية التنظيم هذه.⁽¹¹⁾

يشق من مفهوم الدين في علم الاجتماع الديني مجموعة من المفاهيم التي تعد من المفاهيم الاساسية فيه مثل التدين الذي يشير الى مجموعة من الممارسات الاجتماعية للفروض والطقوس والشعائر التي تعد اسس الدين او تلك التي تنسب اليه. اما الدينية فهي الصفة التي تلحق بالظواهر والسلوكيات والمشكلات الاجتماعية للإشارة على انها من تأثير الدين في المجتمع وليس من تأثير المجتمع في الدين لان علم الاجتماع الديني هو العلم الذي يدرس العلاقة التفاعلية بين الدين كمؤسسة وبقية المؤسسات الاجتماعية الاخرى المؤلفة للبناء الاجتماعي.⁽¹²⁾

اما الحتمية الدينية فهي الايمان بان الدين هو اساس المعايير الاجتماعية وهو اقوى قوة تسيطر على سلوك الافراد في المجتمع وفعاليتهم. من خلال النسق الديني الذي يشير الى بناء المكنات والادوار الاجتماعية التي تظهر على شكل مجموعة الفعاليات او المعتقدات التي تعبر بها الجماعة الاجتماعية عن الالتزام الديني لها.⁽¹³⁾

اما علمنة الدين فهي الدراسة العقلية العلمية الموضوعية للدين التي تعمل على اعادة قراءة الدين ليتكيف مع واقع الحال الاجتماعي. لان الدين نص تأسيسي ثابت يصلح لكل زمان ومكان من وجهة نظر اتباعه. لذا يتطلب الامر ان يقوم المخول الاجتماعي (رجل الدين الاعلى الذي يحتل راس المؤسسة الدينية) بإعادة القراءة والتفسير لإصدار تعاليم دينية جديدة تتلائم مع هذا الواقع تأخذ هذه التعاليم قدسية الدين بل انها تصبح هي الدين بعد ان تحجبه بحاجز اجتماعي يشير الى تسامي الدين عن الفهم الفردي العام.

المبحث الثاني (تدوين العلمانية)

1- اشكالية العلاقة بين العلمانية والدين

يشير فصل الدين عن السياسة الذي تقوم به العلمانية كأحد واهم غاياتها في عملية التطبيق الاجتماعي لها الى فصل المجال الخاص عن المجال العام في حياة الفرد. فلا يفرض الفرد أيا كان موقعه الديني والاجتماعي مصالحه على حساب المصالح الاجتماعية العامة لكافة افراد المجتمع والمصالح الاجتماعية للمجتمع بالتناغم مع المصالح الاجتماعية للمجتمعات الأخرى. إذ اننا نعيش اليوم في قرية كونية ارتبطت فيها المصالح الاجتماعية للمجتمعات رغمًا عنها.⁽¹⁴⁾

تقوم الحياة الاجتماعية في المجتمع الذي يتسم بالعلمانية على فلسفة محددة المبادئ والقيم والاخلاقيات تستمد منها القوانين والاعراف الاجتماعية العامة التي تحكم علاقات الافراد في المجتمع بعضهم مع البعض الأخر. تضمن هذه الفلسفة الحرية الفردية بكل اشكالها. فالفرد حر في اعتقاداته لا يفرض عليه تبني اتجاه ديني او سياسي او اجتماعي بل تعرض عليه الاتجاهات والتوجهات الاجتماعية القائمة على الاسس الموضوعية العلمية التي يتحقق من خلالها الصالح العام للفرد والمجتمع على حد سواء يكون له الحرية التامة في اختيارها او العزوف عنها. وهذا ما تفتقر اليه المجتمعات الشرقية عمومها والمجتمعات الاسلامية التي تعيش في تناقضات لا يمكن التوفيق بينها على اساس ما يسمى بالفلسفة الاسلامية.⁽¹⁵⁾

ينظر المفكر المغربي عبد السلام بنعبد العالي الى العلمانية بانها ليست دينًا او مذهبًا وايضا فهي لا تنوب عن الدين او المذهب او تأخذ مكان اي منهما في ذات الفرد كما انها لا ترفض الدين ولا تنفيه بل تحصره ضمن ميدان الخاص ولا تمنع من ممارسة الافراد للطقوس والشعائر مجتمعين او منفردين او تحقيق النماذج الاجتماعية الخاصة به. بل هي رفع الغطاء الديني عن الممارسات السياسية التي تهدف الى تحقيق المصالح الفردية والجماعية الفئوية على حساب المصالح العامة لأفراد المجتمع باسم الدين او التوجه المذهبي أيا كان.⁽¹⁶⁾

العلمانية هي الشرط الذي تقوم عليه تجربة العيش المشترك في المجتمعات الانسانية المعاصرة الذي يتحول فيه العنف المبرر دينيا الذي يستباح به دم الانسان وكرامته ومصالحه الى حوار وتعايش وسلام واقتسام على اساس من الحرية الانسانية والمساواة في الحقوق والواجبات

والفرص. العلمانية هي مبدا الحوار لما يتضمنهاالاجتماع السياسي الذي يسم العيش المشترك من خلال مواطنة سكنية. فهي تمثل ذلك الاتفاق العام المبني حول امكانية تعدد الآراء وجواز الاختلاف دون الحاجة الى التوفيق بين هذه الاختلافات التي تنحصر بدورها في المجال الخاص.(17)

اذا كان هنالك قاسما مشتركا بين العلمانية والدين يمثل الارضية المشتركة لتساكنهما في ذات الفرد والمجتمع فهو العلمانية ذاتها لأنها تمثل عمليات الدفاع المشترك عن الجامع بين المختلفين من افراد المجتمع الواحد الذي لا تستباح فيه المحرمات بل يلجا المجتمع الى طريقة لتقنينها وتقعيدها على اساس مجموعة من القوانين الملزمة للأفراد المؤمنين بهذا الدين او ذاك او اتباع هذا المذهب او ذاك باحترام عقائد وطقوس وممارسات الاخرين الدينية كما يطلبون احترام عقائدهم وممارساتهم الدينية وحقهم في الحفاظ عليها لان العلمانية تفرق بين الاهمية الاجتماعية لاحترام معتقدات الاخرين وبين حق الافراد في حرية الاعتقاد تلك الحرية التي تمنح الفرد حق الاعتقاد بأية طريقة او مذهب او دين يوصله الى الخلاص الروحي ويحقق له الاشباع الذاتي والاجتماعي بتوفيره للإجابات التي تؤرق الانسان في حياته الارضية.(18)

ليست العلمانية كما يصورها البعض من رجال الدين المذهبيين الذين يعملون جاهدين على ربط الاتباع بهم عن طريق عملية تجهيل تصل الى حد تغيير الاسس والمبادئ الدينية ذاتها حفاظا على مصالحهم ومواقفهم الاجتماعية فيحلو لهم ان يصوروا بها بانها التحلل الاخلاقي الذي يفقد الفرد اصالته وشرفه ويفقد المرأة عفتها والرجل سلطته على اهل بيته ونشر المحرمات في المجتمع بل هي عملية تبصير وتوعية بحقائق الامور الموضوعية التي يمكن من خلالها فقط الحفاظ على الكثير من الحقوق الاجتماعية للأفراد ذكورا واناثا ومنع التجاوزات على القانون الذي يضمن لكل حقوقهم ويضمن ايضا التزام الكل بأداء واجباتهم.(19)

يختص الاصلاح الاجتماعي بواقع الحياة الاجتماعية العامة دون الحياة والدينية للفرد او الجماعات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع لان مثل هذه المهمة منوطة في العلمانية برجال الدين اولئك الذين تخصصوا في قراءة النص الديني واعادة تفسيره ليتلائم مع العصور والازمان ويستوعب المستجدات الاجتماعية في حياة الافراد والجماعات. والتغير الاجتماعي المستمر الذي يطرا في حياة الفرد والجماعة الاجتماعية التي ينتمي اليها. قائم على الاختيارات الفردية الحرة في اتباع هذا الاصلاح او البقاء على التقليد دون ان يحق لأي فرد كان مهما كانت درجة قرابته باجبار الاخرين على سلوك سبيل او منهج بعينه.⁽²⁰⁾

لا يحتاج الاصلاح الاجتماعي الى فتوى او تعاليم دينية او طائفية مذهبية مهما كان شكل الخلفية الدينية للغالبية العامة من ابناء المجتمع كما انه لا يحتاج الى التبريرات بل هو حاجة اجتماعية يشعر بها الافراد نتيجة ضغط الاوضاع والظروف الاجتماعية التي شوهتها عقبات الفساد الذي يمكن ان يصيب الادوار والوظائف الاجتماعية التي يمكن ان تقوم بها الانساق الاجتماعية في حياة المجتمع سواء تضمن هذا النسق او ذاك افرادا من دين او توجه اجتماعي بعينه او لا كما ان مثل هذه الفتاوى او التعاليم ستعمل على تجيير الاصلاح الاجتماعي لصالحها دون غيرها من افراد المجتمع الذين سيكون الاستفادة منه مشروطة بتغيير توجهاتهم قسرا وان كانت تحوز على قدسية من وجهة نظرهم.⁽²¹⁾

اما الاصلاح الديني فالعلمانية غير معنية به. لان الدين نص ثابت مقدس لا يحتمل الفساد ولكنه يحتمل التجديد اي تحديث الفاعلية الاجتماعية للنصوص والتعاليم الدينية في ذات الفرد او الجماعة الاجتماعية من خلال ايجاد تفسيرات جديدة لكل ما يمكن ان يعتبر دينيا او ضمن الاهتمامات الدينية للفرد تحته على الخصوصية والتفرد باتمام مهامه الدينية على اعتبار ان المسؤولية الدينية هي مسؤولية فردية تحولت مع التوظيف السياسي المذهبي والطائفي فقط الى مسؤولية اجتماعية وفي الدين العديد من النصوص الدينية التي تشير الى هذا المعنى (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت)* و(من كفر فان الله غني عن العالمين)** و(اعلموا ان الله غني حميد)** وغيرها الكثير مما لا يمكن احصائه في هذا المجال.⁽²²⁾

ان الادراك الواعي بالحاجة الى الاصلاح الاجتماعي في المجتمع العراقي والمجتمعات العربية والاسلامية يعوقه مجموعة من التفسيرات الدينية الخاطئة التي يؤمن بها افراد الاديان خصوصا اولئك المغلوب على امرهم من ان ما يحدث من الفساد في المجتمع والاضرار التي تلحق بالأفراد والجماعات هي ناتج غضب من الالهة تريد به احلال القيامة ونهاية العالم بما يجعل الفرد والجماعة يركنون الى العدالة الاخروية مستسلمين ينتظرون من يخلصهم رغم ان الاديان السماوية جميعها تحث الانسان على البدء بتغيير واقعه ورفض الظلم ولا تسامح الالهة من يظلمون انفسهم او اولئك الذين يسكتون عما يرونه من الظلم فقولته تعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغير ما بانفسهم)* خير دليل على ما ذهبنا اليه اعلاه.

ان الفساد يسبب انعدام فاعلية الانساق الاجتماعية في تحقيق المصالح واشباع الحاجات للأفراد او الجماعات لذا فان الاصلاح الاجتماعي وقف على العلمانية التي يمكن ان تتحقق في المجتمعات. لأن التغييرات التي تجري على النموذج الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع بهدف الوصول الى تحسينه وتجاوز الوظائف السلبية فيه التي يمكن ان تنتج من قيام الانساق الاجتماعية بها. بما فيها النسق الديني يعود بالدرجة الاساس الى ان النسق الديني يقوم على تقوية الاصرة الاجتماعية بين افراد الجماعات الاجتماعية الى حد غلقها وخلق نمط من العزلة الاجتماعية. لهذه الجماعات كما انه يعمل على وضع مجموعة المعايير الاجتماعية التي تميز بين المؤمنين بهذا الدين والآخرين من افراد المجتمع المعاصر الذي يتميز بالتعددية الدينية والمذهبية الطائفية في كل المجتمعات الموجودة على ظهر البسيطة فضلا عن علاقة هذه المجتمعات مع المجتمعات الاخرى التي ترتبط معها بمصالح سياسية واقتصادية تكتسب من الضرورة عدم تجاهلها والتي تؤمن غالبيتها باديان اخرى.⁽²³⁾

فاذا عرفنا ان النسق الطائفي المذهبي يفتقر الى القيم الدينية الانسانية الجامعة بين افراد المجتمع الواحد المختلفين في المذهب او الدين او حتى المختلفين في التوجه الديني داخل المذهب الواحد او تلك القيم التي تدعو الى التسامح والتعايش بينهم نحو مجموعة القيم والمعايير الاجتماعية التي تفرق بين افراد الدين الواحد على الاساس الطائفي الذي يقوم على اعتبار كل

طائفة او توجه ديني بانه الممثل الوحيد للدين الحق الذي يستطيع وحده ان يحقق الخلاص الاخروي وهو الواجب الاتباع لان الحساب قد بات قريبا جدا.⁽²⁴⁾

عرفنا ان الاديان والطوائف والمذاهب الدينية لا تحتل الاصلاح وانما تلجا الى التجديد الذي يتم عن طريق ظهور افراد من رجال الدين يحاولون الحصول على موطن قدم لمصالحهم بين السابقين الذين يسيطرون على الساحة الاجتماعية حتى وان كان ذلك من خلال الصراع بالاعتماد على اكتساب طرق الفهم والقدرة الفردية على موائمة النص الديني الثابت مع واقع الحياة الاجتماعية المتغير بصورة حتمية وباستمرار لينال بذلك القدسية التي يحتلها الدين في ذات الفرد ليخلق نمطا من الافتراق والتمزق الاجتماعي الديني بسبب قبول توجه دون اخر لرجال الدين الذين يعدون المخولين الاجتماعيين لقراءة النص الديني.

3 - اصلاح العقلية الاجتماعية

تتطلب عملية تقبل العلمانية وتمثلها من اجل تحقيق الاصلاح الاجتماعي القيام ببعض الاصلاحات الفكرية مقدما واهم هذه الانماط من الاصلاحات هي الاصلاح الفكري الذي يجب ان تحشد له كل الجهود الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من خلال اعادة تشكيل بنية الوعي الاجتماعي داخل المجتمع العراقي والعربي والاسلامي. من خلال نشر المعرفة العلمية حول حقيقة ما تكون من صورة شوهاء تجاه العلمانية. عمل على تركيزها رجال الدين الذين يتسمون بالسمة الطائفية والذين يعتمدون بشكل مباشر على جهل الاتباع والاتباع الاعمى لهم في تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية الانية والفردية لرجل الدين على تشويه الوعي الاجتماعي العام حول مفهوم العلمانية وعلاقته بالدين.⁽²⁵⁾

انالمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها رجل الدين والقابلية على قيادة وتوجيه الوعي الاجتماعي في المجتمع العراقي قادت الى تشويه الممارسة العلمانية الاله في الاصلاح الاجتماعي فالديموقراطية الشوهاء التي مورست في المجتمع العراقي. التي قامت على انتخاب القيادات السياسية على اساس الانتماء المذهبي هي التي ادت الى المحاصصة السياسية العقيمة. التي جعلت من مشكلات الشعب العراقي تتفاقم يوما بعد اخر دون ان يكون هنالك بصيص امل

لحلها او تجاوزها رغم مرور اكثر من 10 سنوات على انهيار النظام الدكتاتوري في المجتمع العراقي.⁽²⁶⁾

لقد خلقت التوجهات الاجتماعية الطائفية حاجزا من الخوف المرضي من الاخر الاجتماعي والديني والطائفي سواء من المنتمين الى الدين الواحد او حتى من المنتمين الى الطائفة الدينية او المذهب الواحدناهيك عن الفوبيا من التعامل مع الاخر المجتمعي والاقتداء به للحاق بركب الحضارة التي عدت نمطا من التحلل الاخلاقي والديني التي لا يهيب بالمجتمعات الدينية وخصوصا الاسلامية الاقتداء بها حتى وان كان ذلك على حساب انسانية الانسان العراقي وحقوقه الاجتماعية والسياسية وضمان امن المجتمع واستقراره على الرغم من ان المجتمع العراقي استطاع في تاريخه السياسي تجاوز هذه الحواجز وقد حدثت مثل هذه التجارب في تاريخ السياسي للمجتمع العراقي عندما حشدت الجهود لمقاومة المستعمر.⁽²⁷⁾

ان تأثير اللاوعي الاجتماعي الجمعي في العقلية العراقية يعد من الاشكاليات التي تقف حائلا بين واقع الحال الاجتماعي وتوجيه عمليات التغيير الاجتماعي في المجتمع العراقي اذ يتميز بانه تحول من مستوى الاختلاف بالرأي الى مستوى الخلاف بالفعل عملت الدكتاتوريات السابقة بمباركة من المؤسسة الدينية او بعض رجالاتها على تفعيله وترسيخه بين فئات المجتمع العراقي الذي يتميز بالتعددية الاجتماعية والعقائدية العجيبة حتى جعلت منه ثقافة اجتماعية تتسم بانها ثقافة الغلبة والقضاء على الاخر التي تتميز بقدرتها على تزويد الافراد بأسلوب معرفي متصلب يحدد الوعي والادراك الفردي والجمعي على اساس توزيع ظواهر وسلوكيات الحياة الاجتماعية بين نقيضين فمن لم يكن معي فهو ضدي يحاول اجتثاثي من الجذور لذا يتوجب اجتثاثه على هذا الاساس افضى ذلك الى عدم الاتفاق مع الاخر في مواقف الصح والخطأ بل ان التعاليم الدينية ذاتها وخصوصا التعاليم المذهبية اخذت هذا الطابع ايضا فالخلاف هو الاساس الذي تبنى عليه المسائل الدينية التي لا يستطيع رجل الدين الوصول الى خلفياتها التاريخية التي تمكنه من اصدار الاحكام الدينية فتممقت هوة الخلاف فطبع الثقافة السياسية العراقية بعد 2003 بشكل ملحوظ هو احد اهم نتائج مثل هذا اللاوعي الجمعي.⁽²⁸⁾

لا نغالي اذا ما قلنا بان الاصلاح الاجتماعي لجميع جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع العراقي قد تتوقف فاعليته في تحقيق الاهداف الاجتماعية والانسانية التي يسعى اليها المصلحين والمفكرين اذا لم تسند الى ارضية صلبة متمثلة بنمط من الوعي والادراك الذي يحدد اتجاه وصورة العقل الاجتماعي والفردى نحو تقبل وتمثل الاصلاح الاجتماعي في المجتمع وهذا الامر غير محصور بالمجتمع العراقي الذي عانى الولايات والنكبات جراء تعاقب السلطات الدكتاتورية على حكمه منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة والى يوم النحاس هذا بل يتعداه الى الكثير من المجتمعات التي فشلت فيها عمليات الاصلاح الاجتماعي نتيجة عن تمثّل وتقبل العقلية الاجتماعية له

المبحث الثالث (علمنة الدين)

1 - قابلية الدين وممانعة المذهب (اصلاح العقل الديني)

نشطت الحركة الفكرية الداعية الى اسلمة العلوم بشكل منقطع النظير في محاولاتها ايجاد التقارب بين الاسلام كدين (نص تأسيسي) وبين العلوم التي اكتشفها الانسان وخصوصا العلوم الانسانية كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها الكثير من العلوم السلوكية بل ان عمليات التقريب هذه وصلت الى حد ربط العلمانية بالدين وربط الدين بالعلمانية من خلال ايجاد تفسيرات للمبادئ الدينية الاسلامية تتلائم او تتواصل مع اهداف ومبادئ العلوم ولم تقتصر هذه الحركة على الدين الاسلامي بل تعدتها الى غيرها من الاديان فكانت الاديان تامر بالتسامح والتعايش والخضوع للقانون والسلم الاهليين والاحسان الى الاخرين من ابناء الديانات الاخرى وما الى ذلك من المبررات التي تجعل من الدين صالحا لكل زمان ومكان ويستطيع مواكبة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي الا ان اي منها لم يدخل واقع الحياة الاجتماعية على شكل تعاليم دينية توجه التدين الشعبي في الحياة الاجتماعية.⁽²⁹⁾

اذ يتفق فرقاء المذاهب عند الجانب التنظيري مع سعيهم الدؤوب الى تعميق الخلاف على الجانب الفعلي من الحياة الاجتماعية. والى ذلك استندت المطالبات بإنشاء الدولة الدينية في المجتمعات التي تتميز بغالبية من دين معين بل ان هؤلاء سعوا جاهدين الى تضمين دساتير الدول

الحديثة التي قامت في المجتمعات العربية الاسلامية بحراب الاخر العلماني (الدولة العراقية الحديثة) ان الاسلام هو دين الدولة او ان الدولة اسلامية فكان الاسلام السياسي ذا التوجه الطائفي هو المنافع عن احقية الدين في بناء دولة متطورة متقدمة من خلال مجموعة المشاريع السلفية المتطرفة والمعتدلة التي الصقت بها صفة الاصلاح الاجتماعي للمجتمعات التي نشأت فيها او تلك المجتمعات التي ترتبط معها بصفة دينية من خلال الارتباط المذهبي مع مواطنيها.⁽³⁰⁾

ان سيادة التوجهات السياسية المذهبية ادى الى تصدير الاسلام السياسي اسلام البترودولار. قام على اساس من تسخير موارد الدولة وقوتها في واجبها الديني وهو الدعوة الاسلامية وافقت المؤسسة السياسية على اداء هذا الواجب سعيا الى تصدير مشكلاتها الى الخارج. بل ان الحال وصل بالبعض الى وضع هدف السعي اعادة توحيد الاسلام من خلال مجموعة من المنظمات الشكلية او الصورية التي افتقدت الى كل فاعلية اجتماعية في الحياة الاجتماعية للمجتمعات العربية والاسلامية مثل منظمة التقريب بين المذاهب الاسلامية التي انحصرت فاعليتها في مجموعة التنظيرات التي يخرج بها مجموعة من رجال الدين يفتقرون بدورهم الى فاعليتهم وتأثيرهم الاجتماعيين في حياة مجتمعاتهم بل ان غالبية هؤلاء لم يكونوا يمثلون المذاهب التي يعملون على التقريب بينها وبين المذاهب الاخرى.⁽³¹⁾

ومن الجدير بالذكر انهم لم يستطيعوا لحد الان التخلص من عقبة حديث افتراق الامة الذي تتمسك به كل المذاهب والتوجهات الفرعية الاسلامية رغم اعترافها بضعفه وامكانية كونه من الاحاديث الموضوعية لان الالتزام به من قبل المذاهب كان وما زال مسالة بقاء واستمرار المذهب ذاته او الدين في حياة اتباعهم فتحول التدين في المجتمعات العربية والاسلامية نتيجة الافتقار الى الوعي الديني غير المؤدلج الى نمطين هما التدين النخبوي الذي يقول به برجال الدين من المخولين اجتماعيا في تصريحاتهم الصحفية وتدين شعبي اسطوري الذي يظهر اثره في واقع الحياة الاجتماعية.⁽³²⁾

2 - التجديد في الطائفة الدينية وارهاب الاصلاح العلماني



عادة ما تقوم الصراعات او الحروب في حياة المجتمعات والجماعات الانسانية على اساس نشوء مراكز قوى جديدة تحاول اعادة توزيع المصالح لتحصل على جزء من الكعكة يتناسب مع الطموحات او ما تمتلكه من قوة فعلية يظهر ذلك واضحا في حالة الصراعات الاقتصادية او السياسية بين الدول.

يلعب التعليم الديني المتخصص دورا مهما في خلق الحالمين بالاصلاح الديني او التجديدي في الطريقة او المذهب الديني في المجتمعات الاسلامية بشكل عام. من خلال المدارس الدينية التي تنشئها الدولة عندما تتبنى مذهبا بعينه لخدمة اغراضها السياسية (ضمان المرجعية الدينية لولاء الافراد في المجتمع). او المدارس الخاصة التي يرأسها رجال دين يحضون بمكانة اجتماعية وتاريخ يؤهلهم لعملية التعليم والتدريب الديني للمرشدين والواعظين. الذين يتم اعدادهم من اجل العمل على نشر طريقتهم الدينية بين افراد المجتمع عن طريق ضمان التواصل المباشر معهم وبالتالي حشد الاتباع من الافراد على حساب الطرق الاخرى. يكون ذلك من خلال تبنيهم اقتصاديا واجتماعيا شريطة بقائهم في الظل وعلى ولائهم المستمر ومتحدثين باسمهم عند الالتحاق المباشر مع جماهير المتدينين الذين يعدون من اتباع هؤلاء.⁽³³⁾

ان الصراعات الدينية التي تنشأ بين رجال الدين والتي تنشأ على اساسها الطرق والفرق وحتى المذاهب داخل الدين الواحد تنقسم الى قسمين اساسيين. الاول الذي يقسم بدوره الى قسمين هما اولاً اخذ الاذن بتعليم وتدريب مجموعة من المتدينين المساعدين ليصبحوا دعاة الى الطريق الجديد بعد ان تتسع القاعدة الاجتماعية الامر الذي يمنحه ثقة اكبر وبالتالي مكانة دينية ارفع. خصوصاً في حالة الانتقال الى مجتمعات محلية بعيدة او مجتمعات اخرى خارج سيطرة المؤسس. بما يضمن لهؤلاء المتعلمين الجدد وحصوله على موارد اقتصادية تؤهله لنشر تعاليمه بين الناس. ويستطيع رجل الدين المؤسس تلافي النتائج السلبية التي يمكن ان تترتب على ذلك من خلال اعلان عدم الاهلية الدينية والانحراف (التفسيق) فتذوي هذه الطريقة الجديدة شيئا فشيئا. اما الثاني فهو ظهور قوى فكرية دينية تستطيع السيطرة على مجموعة من المتدينين من الاتباع ليعلن انشقاقه عن سلفه حالما تحين الفرصة لذلك (غالبا وفاة مؤسس المدرسة او زعيمها).⁽³⁴⁾

اما الثاني فهو بروز خليفة للمتوفى على حساب الاخرين من بين اتباعه فيعمل احدهم على ادعاء التجديد بعد ان يبين للاتباع بانه جدير بالمكاتب الدينية التي يحاول الحصول عليها نظرا لما يمتلكه من المعرفة الدينية التي تؤهله لذلك فنجدده يحاول نشر هذه المعرفة بكل وسيلة بدءا بالمطالبة بالمناظرة والمحاجة مع رجال الدين السابقين مهما ارتقت مكاناتهم المعرفية الدينية اولئك الذين يعرف مسبقا بانهم سيتجاهلون في هذه الحالة يدعي ان سبب التجاهل هو خوفهم من حقايقه او توجيه الانتقادات لطريقتهم في ادارة الحياة الدينية واتهامهم بالتقصير في تحقيق الاشباع المعرفي لاتباعهم لتنتهي بالصراع على مستوى القوة عندما يتوافر له من الاتباع من يكون مستعدا للموت من اجل نشر تعاليمه على انها جزء من الجهاد الاسلامي في نشر الدعوة.⁽³⁴⁾

ان الانحراف عن الطريق المرسوم لطلبة هذه المدارس الدينية او اهدافها ينشا بسبب احتكار المصالح الدينية من قبل فئة تمثل جماعة اجتماعية مغلقة تعلن نفسها بانها تمثل النخبة الدينية للدين او المذهب. الا ان الانقطاع للتعليم الديني يمنح الطلبة فرصة الاطلاع على اسرار وخفايا هذه المدارس وطريقة توجيهها للدين لخدمة المصالح الاجتماعية للأفراد القائمين عليها والذين يحتكرون التحويل الاجتماعي الديني يدفع هؤلاء الطلبة الى المطالبة بالحصول على جزء من المكاسب الدينية سواء تمثلت هذه المكاسب بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية او النفوذ السياسي والاجتماعي وبالتالي يحدث الانشقاق على اساس من تفسير الفرد لواقع الحال الذي يدفع به الى تأويل النص الديني (الاجتهاد) لخدمة اهدافه واغراضه التي يعدها في هذه الحالة اهداف وغايات الدين او المذهب.⁽³⁵⁾

اما بالنسبة الى اولئك الذين تمكنوا من العلوم الدينية والانسانية خصوصا اللغوية منها يعلنون مشروعاتهم الاصلاحية بعد ان يتمكنوا من استخدام وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة لنشر ما يمكن ان تقع به المؤسسة الدينية من مغالطات واهداف اصدارها للتعاليم التي لا تمت الى الدين بصله من خلال معالجتهم للنص الديني التأسيسي على اساس تاريخي والذين يشكلون رهاب العلمانية في المجتمعات المتدينة فيواجهون من قبل المؤسسة الدينية بالتكفير.⁽³⁶⁾

قد تتكاتف المؤسسات الدينية المتصارعة من اجل محاربة مثل هذه المشاريع الاصلاحية متناسين خلافاتهم الدينية والمذهبية من اجل الوقوف صفا واحد ضد العلمانية التي يدعو اليها هذا المصلح او ذاك هذا من جانب اما من جانب اخر فان تفصيل الطريق الذي يمكن ان يصل من خلاله اي فرد من افراد المجتمع للأحكام الدينية هو اشد ما يخيف رجال الدين في المؤسسة الدينية اذ ان ذلك سيفقدهم تخويلهم الاجتماعي الذي جاء نتيجة جهل المجتمع بأسس تحصيل المعرفة الدينية ومبررات احتكارها من قبل رجال الدين التي اخذت طابع النص الديني الذي يكتسب القدسية في نظر الافراد الاتباع فتقسيمات مثل (المظنون به على غير اهله) والاحاديث التي تنقل عن الرسول الكريم بضرورة عدم اطلاع العوام على اصول اكتساب المعرفة الدينية واستنباط الاحكام وحصر هذه المهمة بالنخبة الدينية كلها اسس اعتمدها المؤسسة الدينية لعدم نشر الوعي الحقيقي والمعرفة الدينية بين افراد المجتمع.⁽³⁷⁾

3. الاصلاح الاجتماعي والتجديد الديني

ارتبط الاصلاح الاجتماعي ارتباطا مباشرا في المجتمعات الاسلامية بشكل عام والمجتمعات العربية منها بشكل خاص كمركز الديانة الاسلامية بالتجديد الديني، وغالبا ما يتخذ صوت المناداة بالتجديد الديني من الحديث النبوي الشريف (إِنَّا لَنَاصِرُونَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِكُمْ لَمِائَةِ سَنَةٍ مَن يُجِدِّدْ لَهَا دِينَهَا) * الاساس للمطالبة بالاصلاح الاجتماعي على اعتبار ان سبب الفساد والافساد في الحياة الاجتماعية يعود الى فساد الالتزام الديني في مجتمعاتنا. والى قصور النص عن مساندة مستجدات الازواج الاجتماعية بسبب السمة التقليدية لرجال الدين المحافظين على التراث الديني الذين يعدون كل تجديد تجديف وانحراف عن جادة الصواب الذي يسببه فساد القائمين على مراقبة هذا الالتزام ممن يحوزن تسمية رجل الدين.⁽³⁸⁾

لقد ركزت عمليات التجديد الديني على اصلاح موقفهم من المكتسبات الحضارية من المجتمعات الاخرى خصوصا تلك المتعلقة بالجانب الانساني والحقوقى كحقوق المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية والصور الشعبية للتدين التي تتخذ طابعها الاسطوري في اغلب الاحيان ساعية الى اعادة الدين الى الطريق القويم طريق الاسلام الصحيح مما يجعلها تلقى مقاومة من الجانب

الاجتماعي لأنها تمس معتقدات القاعدة الاجتماعية الواسعة فيخلق بذلك نمطا من الحاجز بينها وبين تبنيتها من قبل افراد المجتمع العاديين ويجعلها بحاجة ماسة الى تأييد يقوم على الراي الديني للمخول اجتماعيا الامر الذي يعد العامل الاساسي لعدم فاعليتها الاجتماعية. لان غالبية المشروعات التجديدية خصوصا تلك التي تظهر من داخل المؤسسة الدينية يقوم بها رجال دين افتقدوا الى سمة التخويل الاجتماعي او الزعامة الدينية التي تؤهلهم للتأثير في الراي الديني العام.⁽³⁹⁾

كذلك ترتبط فاعلية الاصلاح والتجديد الديني بالسلطة الرسمية الممثلة بالمؤسسة السياسية والسلطة الدينية غير الرسمية التي تمارس في المؤسسة الدينية من قبل المخول الاجتماعي اذ سيخلق في هذه الحالة صراع بين المحافظين الذين استقرت مصالحهم الاجتماعية على وجه محدد يحاولون الحفاظ عليه مهما كلف الامر. ولو تطلب ذلك الاستعانة بالسلطة السياسية (الغريم الديني) التي تتميز بلا دينيتها المضمرة وتبنيها المنهج الديني المعلن لان المصلحة في هذه الحالة ومشاركة فيعملون سويا على ايقاف مشروعات الاصلاح والتجديد الديني عند حدود معينة ترضي اطراف العلاقة دون ان تصل الى حد الاصلاح الاجتماعي باعادة توزيع المصالح والسكوت عنه هذا من جانب.⁽⁴⁰⁾

اما من جانب اخر فان غالبية رجال الدين او المثقفين الذين يخرجون بمشروعات الاصلاح والتجديد يفتقرون الى هذه السلطة (دينية او دعم المؤسسة السياسية) والمصالح التي تدعمهم اجتماعيا في مواصلة مشاريعهم التجديدية او الاصلاحية الامر الذي يبقي هذه المشاريع حبرا على ورق لأمد غير محدود. فضلا عن انها تعتمد فقط على عدد ومستوى محدود من الوعي الديني لبعض الافراد الساعين الى الاصلاح ممن يؤمنون باهميته للحياة الدينية او الاجتماعية وهم قلة قليلة لاحول لها ولا قوة سوى اقليمها التي لن تصل في يوم من الايام الى القاعدة الاجتماعية الشعبية.⁽⁴¹⁾

ان صورة المقاومة التي تبديها المؤسسة الدينية المدعومة وتكاتف الفرقاء الدينيين ضد المشروعات الاصلاحية والتجديدية ومن المؤسسة السياسية التي تمتلك من الامكانات المادية

(موارد الدولة) والاجتماعية المتمثلة بانعدام الوعي الديني والاجتماعي العام باهمية الاصلاح والتجديد وصور التدين الشعبية ذات الطابع الاسطوري الذي يدعمها فتلجأ الى اشد الوسائل الدينية قسوة للمقاومة كالتكفير والاتهام بالعمالة الى الاجنبي وتنفيذ اهدافهم في القضاء على الهوية الدينية للمجتمعات العربية والاسلامية والسعي الى القضاء على اصول الدين ونشر الفساد الاخلاقي في المجتمع وغيرها مما يغري التوجه الاجتماعي العام لغالبية المتدينين الذين لا يعون من الدين سوى مجموعة الممارسات الاسطورية لقشور الدين بمقاومة مثل هذه المشاريع حتى وان كان ذلك على حساب حقوقهم ومصالحهم وبذلك تضاف قوة جديدة الى القوى التي تستخدمها المؤسسات السياسية والدينية في المجتمعات لمقاومة التجديد والاصلاح.⁽⁴²⁾

وإذا علمنا بان المشروعات التجديدية التي حققت شيئا من النجاح في الحياة الاجتماعية في المجتمعات الاسلامية العربية ومنها المجتمع العراقي توقفت عند هذه النجاحات لتبقى غاياتها واهدافها شعارات مؤجلة تورم منها الحصول على مكاسب دينية وسياسية وتسجيل الريادة في هذا المجال الى اجل غير مسمى فتترسخ بذلك نظرة اجتماعية بين المفكرين والمثقفين وكل من يسعى الى الاصلاح او التجديد الديني بان مثل هذه المجتمعات لا يمكن اصلاحها الا اذا تم ذلك عن طريق الدين او باصلاحه وكلا الامرين بعيد المنال فضلا عن تركيز حاجة الاصلاح في يد رجل الدين المخول اجتماعيا بتغيير التوجهات الاجتماعية العامة والدينية بشكل خاص نحو الاصلاح وهو امر مستبعد تماما ان لم يكن مستحيلا ايضا.⁽⁴³⁾

هو ما لم يحصل في تاريخ المجتمعات الاسلامية جميعها لان فكرة التخلي عن الموقع الاجتماعي بالنسبة الى المخول الديني اجتماعيا امر غير منوط بتوجهاته الفكرية الفردية بل هو منوط بشبكة من المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اوصلته الى ما هو عليه والا كان مصيره مصير المجددين والمصلحين الذين بقوا علامات مضيئة ولكن في كتب التاريخ فقط الذين لم يكن لهم اي دور اجتماعي يذكر في اصلاح المجتمعات او تجديد الدين والتدين كما ان المؤسسة الدينية تستخدم السكوت عن مثل هذه المشروعات في احسن الاحوال من باب تجاهل

اهميتها في الحياة الاجتماعية وتأثيرها على المتدينين لان الاعتراف بها عن طريق المساجلة والمجادلة قد يؤدي الى انحراف البعض منهم نحوها.

اولئك الذين تم ربط الالتزام الديني عندهم بما يصدر من تعاليم وافعال دينية يأمر بها المخول الاجتماعي فقط بل ان الدين ذاته ارتبط فقط بالمخول اجتماعيا فمن لم يتخذ منها مذهبيا بعينه يتبع فيه احد رجال الدين البارزين مات ميتة جاهلية هكذا تنص التعاليم الدينية المذهبية وهو الاساس الاجتماعي الذي تستند اليه اغلب الجماعات المتطرفة في عمليات التكفير. اذ ان النظرة الاجتماعية السائدة بين المتدينين بالتدين الشعبي بان كل حركة اصلاح علمانية لا تهدف الا للقضاء على الاسلام والالتزام الديني في المجتمعات الذي يدعم التزامها الاخلاقي.(44)

اما اذا عرفنا بان مشروع التجديد الديني سلفية الطابع وهيمشروعات غالبا ما تظهر بصورة متزامنة مع مشروعات التجديد ذات الطابع العقلاني الذي يأمل احداث التغيير الاجتماعي في البنية والوظيفة على حد سواء بالنسبة الى المؤسسات الدينية والسياسية. تلك المشروعات التي تلتزم مذهبيا دينيا دون اخر محاولة فرضه على انه الممثل الحقيقي والوحيد للدين الاسلامي. كرد فعل لخروج المشروعات التجديدية العقلانية عما يعتبر من اصول التدين الشعبي التي تدعمها المؤسسة السياسية كورقة ضغط على المؤسسة الدينية الموجودة عندما تشعر ان قوة الاخيرة بدأت بالتزايد بشكل ينذر بالخطر على المواقع السياسية. فهنا الطامة الكبرى لان الدعوة الى التزام منهج السلف هي دعوة صورية فقط هدفها استمرار تخلف المجتمعات التعمية والتجهيل الديني.

الاستنتاجات

- 1 - ان الاصلاح الاجتماعي في المجتمعات الشرقية ومنها المجتمعات الاسلامية العربية والمجتمع العراقي لا يقوم الا بتبني فلسفة اجتماعية تعين على تقبل العلمانية.
- 2 - ان الاصلاح الاجتماعي يجب ان يعتمد نمطا من الخطاب الاجتماعي العام لتقريب العلمانية واسبس الاصلاح من وعي افراد المجتمع خصوصا اولئك الذين يتميزون بالتدين الشعبي.

- 3 - ان الاصلاح الاجتماعي لا يحتاج الى تبرير ديني بقدر حاجته الى وعي اجتماعي باهميته واثره في الحياة الاجتماعية.
 - 4 - ارغام المؤسستين السياسية والدينية اللتين غالباً ما ترتبط مصالحهما في المجتمعات على تبني العلمانية والاصلاح الاجتماعي في اطار فلسفة اجتماعية واضحة المعالم
 - 5 - يجب بيان اوجه القصور في التدين الشعبي واثرها في الحياة الاجتماعية سواء على المصالح الفردية للأفراد او على المصالح الاجتماعية العامة
 - 6 - ان التجديد الديني لا يمكن ان يؤدي الى الاصلاح الاجتماعي بل الى طرق جديدة في حشد الاتباع المتدينين
- التوصيات
- 1 - الافادة من التوجهات الاجتماعية التي خلقت الوعي باهمية التغيير من خلال الربيع العربي في حياة المجتمعات الاسلامية والعربية والمجتمع العراقي منها بشكل خاص
 - 2 - الافادة من التعليم والتنقيف المدرسي في نشر الوعي المفاهيمي بالعلمانية والاصلاح الاجتماعي والفلسفة الاجتماعية
 - 3 - تفعيل دور وسائل الاتصال الحديثة التي يمكن ان تحشد الراي العام حول اهمية الاصلاح الاجتماعي المتزامن مع التجديد الديني
 - 4 - تفعيل الدور التنقيفي لمنظمات المجتمع المدني المستقلة في عملية التوعية الاجتماعية

الخاتمة

اتسأل عن المدة التي استغرقها الانتقال من التنوير الى النهضة في اوربا ربما كان قرنين من الزمان او اكثر ولكنني استطيع التوكيد ان هذا الانتقال كان تدريجياً يحده الامل بانفراج قريب والوصول الى نهاية النفق حيث ذلك الضوء المنظور من بعيد الذي كان متزامناً مع فورة الاكتشافات العلمية التي خلقت وعيا عقلائياً جعل من التغيير والاصلاح والعلمانية والعقلانية

ممكنت يعيشها المجتمع الغربي. هذه المكتشفات التي لم تقتصر على العلوم الطبيعية التطبيقية بل رافقها على قدم وساق اكتشافات العلوم الانسانية وتطورها. فالإصلاح للإنسان ومن أجله.

اثبت الواقع المعاش في المجتمعات العربية ان الشباب اكثر قابلية للتغير واكثر طاقة على التغير واجدر بادخال التغير الى واقع الحياة الاجتماعية هذا ما اثبتته ثورات الربيع العربي. فاذا الشباب يوما اراد الحياة فلا بد ان يستجيب من يقفون حائلا دونها الحياة الحرة الكريمة التي تشمل كل افراد المجتمع الواد الحياة الامنة التي يسودها الايمان بما تعي وتعقل غير مكره او مجبور غير مسير نحو اهداف يسعى اليها طفيليون لا يرون من الحياة ومكاسبها الا بمقدار ما يستغلون الاخرين في كل مفاصل حياتهم بميكافلية مقيته يمقتها الله والدين والتاريخ يمقتها العقل الانساني.

ان الإصلاح الاجتماعي الجذري هو الذي يحقق انسانية الانسان عندما يجعله يؤمن بانه الخليفة الاجدر بالخلافة عندما يؤمن بان خالقه اراد من الطاعة التي تؤهله ان يكون مثلا للالهة (عبدى اطعني تكن مثلي تقول للشيء كن فيكون)

الهوامش

1 نخبة من الاستاذة المصريين معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975 ص 45،46

Ox ford dictionary fourth edition oxford press 1950 p 1048 2-

3-رسول محمد رسول نقد العقل الاصلاحى النابا للدراسات والنشر والتوزيع دمشق 2008 ص 27 ومابعدها

4- عدنان عويد قضايا التنوير دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر دمشق 2011 ص 133- 144

5- معجم العلوم الاجتماعية مصدر سابق ص45

-
-
- 6- عبدالوهاب المسيري وعزيزالعظمة العلمانية تحت المجهر دارالفكرالمعاصر بيروت 2000 ص11-
119
- 7- غيهار شير العلمانية ترجمة رشالصبا غدارالمدى والمؤسسة العربية للتحديث الفكري
8- المصدرالسابق
- 9- محمدعاطف غيث قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العامة للكتاب ص 382،383
- 10- شاكرمصطفى سليم قاموس الانثربولوجيا مطابع جامعة الكوين 1981 ص 815-817
- 11- محمداحمد بيومي علم الاجتماع الديني دار المعرفة الجامعية ط2 1985 ص 179 ومابعدها
12- المصدرالسابق
- 13- خليل احمد خليل مفاتيح العلوم الانسانية دارالطليلة بيروت 1989 ص 162-163
- 14- رجاءبن سلامة عن العلمانية باعتبارها مبدا توحيد ومساواة بين المختلفين مجلة سيكويلا
منظمة العلمانية والحقوق المدنية العراق 2012 ص 7- 9
- 15- صلاح كاظم جابر الوعي الاجتماعي علمانية الديمقراطية وميثولوجي التعصب
مجلةالقادسية في الاداب والعلوم التربوية جامعة القادسية 2007 المجلد 6 العددان 1،2 ص
153-171
- 16- نقلاعنالمصدرالسابق
- 17- غيهار شير مصدر سابقص 35-38
- 18- واثق غازي الدين واحتكار الحقيقة مؤسسة الانتشار العربي بيروت 2009 ص 89-91
- 19- صادق جلال العظم الدولة العلمانية والمسالة الدينية مجلة سيكويلا منظمة العلمانية والحقوق
المدنية العراق 2012 ص10-18
-
-

20- هشام جعيط الشخصية العربية الاسلامية دار الطليعة بيروت ط3 2008 ص 126-136

21- محمد اركون الفكر الاسلامي ترجمة هاشم صالح دار الساقي ط3 1998 ص 57 وما بعدها

• الاية 2 سورة الحج

** الاية 97 ال عمران

*** الاية 267 البقرة

22- رسول محمد رسول مصدر سابق ص 26-29

• الاية 11 الرعد

23- حيدر حب الله ازمة الخزاء العلمي والمعرفي 2009 نقلا عن عماد الهلالي الفكر العلماني في ايران

الاسلامية دار الانتشار العربي بيروت 2012 ص 18-21

24- برهان غليون نظام الطائفية المركز الثقافي العربي بيروت 1990 ص 13 – 28

25- صلاح كاظم جابر مصدر سابق

26- صلاح كاظم جابر دينية القيم لطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية مجلة القادسية للعلوم

الانسانية عدد خاص باعمال مؤتمر العقلية العراقية بين اكرهات الماضي وتحديات المستقبل

2013 ص 47-67

27- متعب مناف جاسم العقل العراقي :اسلام فوبيا /زينوف وبياسيولوجيا تمكين العقل العراقي

مجلة القادسية للعلوم الانسانية عدد خاص باعمال مؤتمر العقلية العراقية بين اكرهات الماضي

وتحديات المستقبل 2013 ص 23-30



28- قاسم حسين صالح اللاوعي الجمعي في العقلية العراقية مجلة القادسية للعلوم الانسانية
عدد خاص باعمال مؤتمرالعقلية العراقية بين كراهات الماضي وتحديات المستقبل 2013 ص11-
22

29- طه جابر العلواني العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات دار صناعة الفكر بيروت 2011 ص
184-177

30- عبد الاله بلقزيز دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية ص 68-71 نفاعن محمد
جابر الانصاري واخرون النزاعات الاهلية العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط2 بيروت 2001

31- عبدالرزاق الجبران انقلاب المعبد الحل الوجودي للدين دار نون دولة الامارات العربية المتحدة
2012 ص12

32- حيدر حب الله مسالة المنهج في الفكر الديني دار الانتشار العربي بيروت 2006 ص 49-77 ينظر
ايضا محمد تقي الحكيم قصة التقريب بين المذاهب مكتبة النجاح طهران 1982 ص 5-18

33- عادل رؤوف العمل الاسلامي في العرق بين المرجعية والحزبية المركز العراقي للاعلام
والدراسات ط3 2005 ص62-70

34- عز الدين البغدادي صعود المرجع الاعلى مجلة مدارك العددان 16،15 مؤسسة مدارك للابحاث
والدراسات 2013 ص 59-84

35- المصدر نفسه

36- عادل رؤوف مصدر سابق

37- يحيى محمد القطيعة بين المثقف والفقير مؤسسة الانتشار العربي بيروت 2001 ص 140

38- هشام جعيط مصدر سابق

39- المصدر السابق ص 53-60

40- المصدر نفسه ص 78-81

41- عبدالوهاب المسيري العلمانية تحت المجهر مصدر سابق ص 127-135

42- هشام جعيط مصدر سابق

43- المصدر نفسه

44- عز الدين البغدادى مصدر سابق

المصادر

• القرآن الكريم

** المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم

1- Oxford dictionary fourth edition oxford press 1950

2- برهان غليون نظام الطائفية المركز الثقافي العربي بيروت 1990

3- حيدر حبالهزيمة الخزاء العلمي والمعرفي 2009 نقلا عن عماد الهلالي الفكر العلماني في

ايران الاسلامية دار الانتشار العربي بيروت 2012

4- حيدر حبال اللهم سالة المنهج في الفكر الديني دار الانتشار العربي بيروت 2006

5- خليل احمد خليل مفاتيح العلوم الانسانية دار الطليعة بيروت 1989

6- رجاء بن سلامة عن العلمانية باعتبارها مبدا توحيد ومساواة بين المختلفين مجلة

سيكويلاز منظمة العلمانية والحقوق المدنية العراق 2012

7- رسول محمد رسول نقد العقل الاصلاحى الناي للدراسات والنشر والتوزيع دمشق 2008

8- شاكر مصطفى سليم قاموس الانثربولوجيا مطابع جامعة الكوين 1981

9- صادق جلال العظم الدولة العلمانية والمسالة الدينية مجلة سيكويلاز منظمة العلمانية

والحقوق المدنية العراق 2012

-
-
- 10 - صلاح كاظم جابر الوعي الاجتماعي بين علمانية الديمقراطية وميثولوجيا التعصب مجلة
القادسية في الاداب والعلوم التربوية جامعة القادسية 2007 المجلد 6 العددان 1,2
- 11 - صلاح كاظم جابر دينية القيم الطائفية ودورها في اسطرة العقلية العراقية مجلة القادسية
للعلوم الانسانية عدد خاص باعمال مؤتمر العقلية العراقية بين اكرهات الماضي وتحديات
المستقبل 2013
- 12 - طه جابر العلواني العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات دار صناعة الفكر بيروت 2011
- 13 - عادل رؤوف العمل الاسلامي في العرق بين المرجعية والحزبية المركز العراقي للاعلام
والدراسات ط3 2005
- 14 - عبدالاله بلقزي زور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية
- 15 - عبدالرزاق الجبران انقلاب المعبد الحلال وجودي للدين دارنون للنشر دولة الامارات
العربية المتحدة 2012
- 16 - عبدالوهاب المسيري عزيز العظمة العلمانية تحت المجهر دار الفكر المعاصر بيروت 2000
- 17 - عدنان عويد قضايا التنوير دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر دمشق 2011
- 18 - عز الدين البغدادي صعود المرجعيات على مجلة مدار كالعددان 15,16 مؤسسة مدار كلابحاثو الدراسات
2013
- 19 - غيهارشير العلمانية ترجمة شال الصبا غدار المدى والمؤسسة العربية للتحديث الفكري 2006
- 20 - قاسم حسين صالح اللاوعي
الجمعي في العقلية العراقية مجلة القادسية للعلوم الانسانية عدد خاص باعمال مؤتمر العقلية العراقية بين اكرهات
الماضي وتحديات المستقبل 2013
- 21 - متعبنا فاجاسما العقل العراقي: اسلامفوبيا
/ زينو فوياسيولوجيا تمكين العقل لقيم مجلة القادسية للعلوم الانسانية عدد خاص باعمال مؤتمر العقلية ال
عراقية بين اكرهات الماضي وتحديات المستقبل 2013
- 22 - محمد احمد بيومي معلما لاجتماعا الدين دار المعرفة الجامعية ط2 1985
- 23 - محمد اركون الفكر الاسلامي ترجمة هاشم صالح دار الساقيط 3 1998
-
-

-
-
- 24 - محمد تقي الحكيم قصة التقريب بين المذاهب مكتبة النجاح طهران 1982
- 25 - محمد جابر الانصاري واخرون النزاغات الالهية العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط2 بيروت 2001
- 26 - محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979
- 27 - نخبة من الاستاذة المصريين معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975
- 28 - هشام جعيط الشخصية العربية الاسلامية دار الطليعة بيروت ط3 2008
- 29 - واثق غازي ، الدين واحتكار الحقيقة ، مؤسسة الانتشار العربي بيروت 2009
- 30 - يحيى محمد القطيعة بين المثقف والفقير مؤسسة الانتشار العربي بيروت 2001
-
-